

مؤشرات البورصة تتباين.. و«العام» ينخفض 69.75 نقطة



جلسة متابعة للبورصة

نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.35 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 58.3 مليون سهم تمت عبر 2326 صفقة نقدية بقيمة 3.7 مليون دينار (نحو 12.5 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (السورية) و(النجاشات) و(بوساك) و(لريا) اما شركات (اهلي) و(خليج ب) و(بيتك) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت شركات (الصالح ع) و(خليج ب) و(آن) و(السلام) الأكثر انخفاضا.

في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 77.5 مليون سهم تمت عبر 3032 صفقة نقدية بقيمة 4.5 مليون دينار (نحو 15.3 مليون دولار). كما انخفض مؤشر السوق الأول 106.3 نقطة ليبلغ مستوى 5521.7 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.89 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 111.8 مليون سهم تمت عبر 7078 صفقة بقيمة 43.4 مليون دينار (نحو 147.5 مليون دولار). في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 14.38 نقطة ليبلغ مستوى 4142.5

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 69.75 نقطة ليبلغ مستوى 5091.04 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.35 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 189.4 مليون سهم تمت عبر 10110 صفقة نقدية بقيمة بلغت 47.9 مليون دينار (نحو 162.8 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3.6 نقطة ليبلغ مستوى 4242.11 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.09

توفير مساحة إقراضية واسعة للبنوك تمكنها من منح مزيد من التمويل للكيانات الاقتصادية

اليقين حول مداها الزمني وعمق آثارها الاقتصادية، وذلك يتسق مع التوجهات العالمية في هذا الشأن ونوصيات صندوق النقد الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أصدر عدد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة توجيهات مماثلة إلى لجهات الخاضعة لرقابتها، ومن بين تلك الدول بريطانيا والدول الواقعة ضمن نطاق رقابة البنك المركزي الأوروبي، واختتم الميمان بالتأكيد على مكانة القطاع المصرفي وقدرته على تخطي الأزمة، كما سواصل بنك الكويت المركزي رعايته للصناعة للقطاع المصرفي واستمراره في تسيح تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت.

«المركزي»: القطاع المصرفي متين وقادر على تخطي الأزمة



البنك المركزي

وتأتي الخطوات التي اتخذها بنك الكويت المركزي لتخفيف المتطلبات الرقابية بما يتوافق مع تعليماته الصادرة إلى جميع البنوك الكويتية في تاريخ 24 يونيو 2014 بشأن تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل 3) ومتطلبات السيولة، التي تضمنت السماح للبنوك في الحالات الاستثنائية الاستفادة من المصداق الرأسمالية التحوطية بشكل مؤقت -بعد موافقة بنك الكويت المركزي- وأن للبنك المركزي في هذه الحالات أن يضع بعض القيود فيما يتعلق بتوزيع الأرباح. كما يتوافق ذلك مع معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تتج استخدام

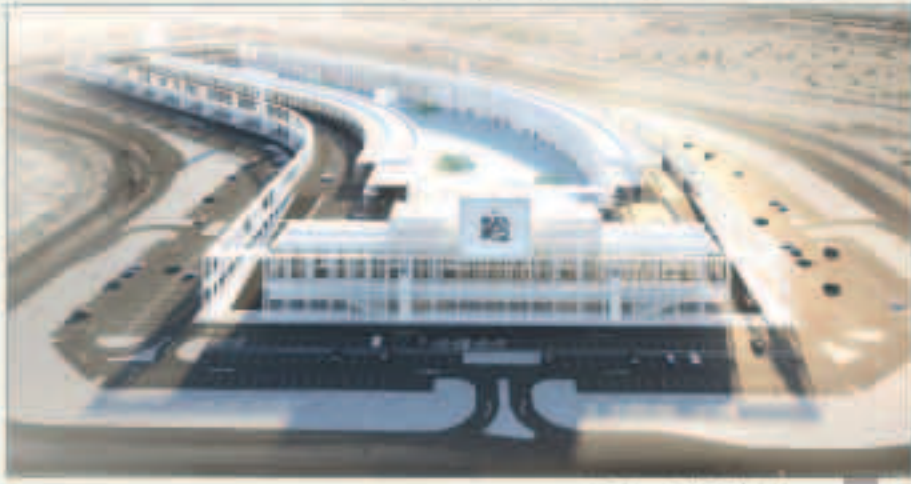
مختلف التداعيات والظروف، وتعاون البنوك في هذا الشأن، قد أدت إلى تعزيز متانة القطاع المصرفي الكويتي على مدى العقد الماضي وهيات له مواجهة الظروف الراهنة من موقع قوة، مما مكن بنك الكويت المركزي من المبادرة إلى اتخاذ إجراءات على مستوى السياسة النقدية، وعلى مستوى السياسة الرقابية، موفراً للبنوك مساحة إقراضية واسعة تمكنها من منح مزيد من التمويل للكيانات الاقتصادية، ليسهل بذلك على القطاع المصرفي القيام بالدور المنوط به في التعامل مع الأزمة والمساهمة بدور إيجابي في جهود حماية الاقتصاد الوطني وتعافيه بعد الأزمة.

في إطار متابعة بنك الكويت المركزي للمستثمرة لأوضاع القطاع المصرفي، وحرصه الدائم على تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وسعيًا إلى ترسيخ مكانة القطاع المصرفي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، وتمكنه من المساهمة بدور أكبر في إنجاح جهود التعافي الاقتصادي على المستوى الوطني، عقد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل اجتماعاً مع رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية للباحث حول الأوضاع الراهنة والتطلعات للمستقبل.

يمكن للبنوك توزيع الأرباح على مساهميها في حال عدم لجئها للمصداق الرأسمالية التحوطية

في إطار متابعة بنك الكويت المركزي للمستثمرة لأوضاع القطاع المصرفي، وحرصه الدائم على تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وسعيًا إلى ترسيخ مكانة القطاع المصرفي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، وتمكنه من المساهمة بدور أكبر في إنجاح جهود التعافي الاقتصادي على المستوى الوطني، عقد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل اجتماعاً مع رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية للباحث حول الأوضاع الراهنة والتطلعات للمستقبل.

ضمن نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص «الأرجان» توقع وثيقة التزام مع «الرعاية السكنية» لتطوير مشروع تجاري في «جابر الأحمد»



صورة تخطيطية للمشروع للترقب

العقارية تركز على حرصها على تطوير مشاريع متكاملة تضفي قيمة على المجتمعات التي تتواجد فيها من جهة، وتحقق شعارها، الحياة كما تحبها من جهة أخرى، وهي القاعدة التي تركزت اليها في تطوير وإدارة مشروعها في مدينة جابر الأحمد السكنية، حيث تم التعاقد مع جهات متخصصة لعمل دراسة تحليلية شاملة لتقييم موقع المشروع والمناطق المحيطة به، والوقوف على الاحتياجات والتطلعات لسكانها بمختلف شرائحهم والتي بناء عليها وضعت خطة التصميم والعمل للمشروع. سيتضمن المشروع مركزاً تجارياً يحتوي مساحات تجارية ومحلات تجارية ومعارض وصالة متعددة الأغراض بالإضافة إلى سلسلة مقفلة من المقاهي والمطاعم، كاشفاً عن أن مستوى التأجير للمساكن التي ستشرف «الأرجان» وشركائها على بنائها وتطويرها ستكون في متناول الجميع وسيراعي متطلبات المالك المتوسط والامتيازات المادية لكافة ومختلف المماردين والمباشرين عن قرص استثمارية وأعدة للانطلاق في عالم الأعمال.

لجنة 2016 وتعديلاته وفانسون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 116 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية، وأشار المشعان أن هذه الثقة هي محصلة خبرة شركة الأرجان العقارية العالمية الممتدة لأكثر من 25 سنة في تطوير المشاريع العقارية الفريدة التي تركز في خلق حيز لرواد مشاريعها يجتمع فيها العمل والتربية في بيئة مستدامة، وقد نجحت شركة الأرجان في تطبيق هذا النموذج في مشاريعها السكنية والتجارية المتكاملة في الكويت والسعودية والبحرين وعمان. سوف توظف الأرجان الخبرات المتراكمة لدى فريقها لخلق مشروع متكامل يخدم سكان مدينة جابر الأحمد ومجمل رواد المشروع بأسلوب مبتكر مما سينعكس إيجابياً على مستوى وشوعية وجودة الخدمات التي سيحظى بها المواطنون في مدن مثالية تنتج لهم التمتع بحياة كما يحبونها. وأشار المشعان إلى أن منهجية العمل التي تتبعها شركة الأرجان العالمية

وقعت شركة الأرجان العالمية العقارية وثيقة التزام لتحالف بقيادتها وشركة الشراكة العالمية العقارية مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتطوير وإدارة مركز أعمال ومساحات تجارية في مدينة جابر الأحمد السكنية، على مساحة إجمالية 145.329 متراً مربعاً، ومساح بناء يبلغ 125 ألف متراً مربعاً، وهي ثاني ضمن نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمدة استثمارية تمتد إلى 25 عاماً من تاريخ التشغيل التجاري لعقد الفرصة الاستثمارية، وأغبر الرئيس التنفيذي لشركة الأرجان العقارية العالمية المهندس خالد المشعان عن سعاداته بتوقيع وثيقة التزام، شاكرًا المؤسسة العامة للرعاية السكنية للثقة التي تمثلت باختيارها ضمن مجموعة من الشركات العقارية الرائدة في القطاع الخاص في مدينتي جابر الأحمد لصباح الأحمد السكنتين، مما أن اختيار المستثمرين الفائزين بالعقود تم وفقاً للائحة التقديم الأفضل، والله نسال بالقرار الوزاري رقم 32

انتخاب وتعيين أعضاء مجلس إدارة جديد للدورة القادمة ولمدة 3 سنوات

مختب (عضو مستقل)
تواف حسين معرفي - مختب
وخشم رئيس مجلس إدارة
شركة مجموعة الامنيان
الاستثمارية السيد خالد سلطان
بن عيسى كفته بما يلي: «ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل لجميع مساهميننا على تفهم ودعمهم المستمر ونحن على أمل بأن تستمر تفهمهم وأن يثمر هذا التعاون عن أداء متميز في تطوير أداء الشركة وحقوق المساهمين، وكذلك أقدم وأشر الشكر لأخواني أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المتواصلة وعملهم الدؤوب، والشكر موصول لأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على عطائهم الذي تقدره كثيرًا، كما لا يفلتنا أن نشوهد إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الإدارة التنفيذية والموظفون والعاملون في الامنيان من أجل استمرار في تحقيق هذه النتائج المميزه والعمل في بيئة تسودها روح الفريق الواحد والعمل المشترك والسعي الدائم لتقديم الأفضل، والله نسال أن يكلل هذه الجهود بالنجاح ويشغلها بنو لقه شاكرين لكم مشاركتكم في الحضور».



جانب من المجموعة

على رغبة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في ما يبدو عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة أسوة بعدم توزيع أرباح للمساهمين وعليه قامت الجمعية العمومية بتلبية لهذه الرغبة والتي ثالت استئذان جميع المساهمين الحاضرين والتي صوتت بإجماع الحضور بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة. مجلس الإدارة للدورة القادمة كما تم تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة ولجنة ثلاث سنوات القادمة على النحو الآتي: شركة بروة العقارية - تعيين أحمد محمد بوي - مختب خالد سلطان بن عيسى - مختب طارق إبراهيم المنصور - مختب (عضو مستقل) شركة مجموعة دجيل الجسان وأولاده - مختب عبدالرحمن محمد الخن - مختب

الأزمة الصحية و الاقتصادية الراهنة والتي تمر فيها المنطقة و دول العالم، حيث تعمل المجموعة وشركائها في بعض الدول التي تأثرت من هذه الأزمة، وفي قطاعات انخفضت حركة العمل فيها وخاصة القطاع العقاري وقطاع الإنشاءات والمقاولات والبنية التحتية وقطاع النفط والغاز وقطاع التعليم، كما تأثرت حركة التصدير في قطاعات حيوية مثل صناعة الأدوية وقطاع التقنية والتغلب للمواد الغذائية، لا سيما أن في بعض الدول أصبحت الحركة الاقتصادية شبه متوقفة بسبب قرض حظر التجوال الجزئي و الكتي، كما إن عدم وضوح الرؤية من حيث حجم الأثر والوقت الذي قد تتناول فيه هذه الأزمة، قد أدخل الشركة بمرحلة صعبة ومن المتوقع أن تتأثر ربحيتها وأدائها في المدى المنظور.

دينار كويتي في عام 2018 وذلك بسبب ضم مصاريف شركتين أصبحتا لتسعين، وبربحية 19.19 فلس لتسعين الواحد في عام 2019 مقارنة بربحية 19.24 فلس في عام 2018. كما بلغت مبيعات الشركة عن عام 2019 مبلغ 377.6 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 1.2 % مقارنة بنحو 369.9 مليون دينار كويتي لعام 2018، وبلغت إجمالي المبيعات عن عام 2019 نحو 124.5 مليون دينار كويتي بانخفاض قدره 2.4 % مقارنة بنحو 127.5 مليون دينار كويتي لعام 2018، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين عن 2019 نحو 215.8 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 8.7% مقارنة بنحو 206.2 مليون دينار كويتي لعام 2018. ووافقت الجمعية العامة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31، وذلك نظراً للتداعيات الناشئة عن

عقدت الجمعية العامة العادية المؤجلة لشركة مجموعة الامنيان الاستثمارية لمناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 واجتماعها في مقر الشركة الكائن في شرق، برج الدوا بحضور بلغت نسبة 70.89%، وقد ترأس الاجتماع خالد سلطان بن عيسى - رئيس مجلس الإدارة وحضر الاجتماع السادة أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات ومكتب المحاسبة والإدارة التنفيذية وجمع من المساهمين. افتتح رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الامنيان الاستثمارية خالد سلطان بن عيسى كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع بالشكر والثناء لله عز وجل ومن ثم جهود مجلس الإدارة وفريق عمل الشركة، وعلى الرغم من استمرار الأوضاع غير المواتية محليا واقتصاديا إلا أن المجموعة استمرت في تقديم أداء مالي متوازن انعكس بشكل واضح في زيادة الإيرادات التشغيلية للمجموعة التي جاءت نتيجة لتحسن أداء الشركات التابعة. وتم مناقشة بنود جدول الأعمال والبيانات المالية للسنة المنتهية في 2019/12/31، حيث حققت مجموعة الامنيان الاستثمارية بفضل من الله عز وجل لعام 2019 إجمالي إيرادات وصلت إلى نحو 64.7 مليون دينار كويتي، وذلك مقارنة بإيرادات بلغت 51.1 مليون دينار كويتي عن عام 2018، في حين ارتفعت إجمالي المصاريف إلى نحو 41.6 مليون دينار كويتي (متضمنة مبلغ الزكاة الشرعية لهذا العام والتي بلغت 302 ألف دينار كويتي) مقارنة بنحو 27.1 مليون دينار كويتي عن عام 2018، ونتج عن ذلك صافي أرباح بلغت 19.7 مليون دينار كويتي مقارنة بصافي أرباح بلغت 20.0 مليون